العراق الجديد: ضياع للهوية وعداء للعروبة والاسلام

د. نصيف الجبوري*

■ عندما التقى وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد بنائب رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية السيد عبد العزيز الحكيم في واشنطن ابان التحضير لغزو العراق. كان للاثنين صول وجول في حدائق البنتاغون عندما اختلى الوزير الامريكي بالسيد الحكيم بمعية السيد احمد الجلبي عراب الاحتلال وموضع ثقة واشنطن انذاك يقال بان ذلك الحديث كان يتعلق بدور فيلق بدر المستقبلي عندما سيترك ايران ويدخل العراق بعد سقوط النظام.

كانت قيادة المجلس الاعلى للثورة الاسلامية قد حسمت خياراتها عندما تخلت من الالتزام بمبدأ ولاية الفقيه وتبعاته السياسية والدينية التي كان يمثلها السيد الخميني ومن ثم السيد الخامنئي، وقررت الركوب في القطار الامريكي المتوجه الى بغداد واستغلال الفرصة التاريخية التي قد لا تتكرر للاستحواذ على السلطة.

لقد طمأن رامسفيلد في ذلك الاجتماع قادة الاحزاب المؤيدة لغزو العراق وهي المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وحزب الدعوة الاسلامية والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والملكية الدستورية وحركة الوفاق والمؤتمر الوطني بان لهم حظا عظيما لان امريكا وحدها ستسقط النظام العراقي دون تدخل من الامم المتحدة او الاتحاد الاوروبي او الدول العربية او الاسلامية وان العراق سوف يبني نفسه بنفسه بفضل ثرواته وان الولايات المتحدة الامريكية لن تسمح لاحد بالتدخل في شؤونه.

كانت حسابات قادة تلك الاحزاب ساذجة لانهم صدقوا الطروحات الامريكية التي اشاعت انذاك بان العراق سيكون مجرد جسر للعبور الى المنطقة وستجري مراسم استلام وتسليم السلطة للقادة الجدد مما جعلهم يبعثون بالمئات من كوادرهم بدورات تدريبية في واشنطن لادارة المحافظات وتعلم اللغة الانكليزية ليكونوا فيما بعد حلقة وصل بين الجيش الامريكي في العراق والشعب العراقي في الداخل بعد اتمام الغزو وسقوط النظام.

التلهف لاستلام السلطة جعل قادة تلك الاحزاب يوقعون شيكا على بياض للادارة الامريكية بل ذهبوا ابعد من ذلك عندما تعهدوا بالتخلي عن القضية الفلسطينية وتركوا للشركات الامريكية مسألة تسويق النفط العراقي وشرعوا في ترسيخ مبدأ تقسيم العراق باعتماد النظام الفيدرالي الذي يأخذ فيدرالية كردستان العراق نموذجا للعراق الجديد.

هذه الاستسلامات الاستراتيجية المبكرة التي فرطت بالعراق واهله دون وجه حق ودون تفويض من الشعب العراقي كشفت للادارة الامريكية معدن قادة العراق الجدد ومدى تعلقهم وحبهم للاستلاء على السلطة بأي ثمن حتى لو اصبحوا موظفين لدى بول بريمر يأمرهم وينهاهم كما يشاء.

مع كل ذلك وابان الغزو الامريكي للعراق لم تشأ الادارة الامريكية ان تعطي أية مأثرة او دور لتلك الاحزاب التي تدور في فلكها باستثناء الدور المحدود الذي لعبه الحزبان الكرديان في شمال العراق، لان امريكا تريد ان تكون حرة طليقة اليدين في الملف العراقي وصاحبة الحل والعقد فيه.

اضعاف الهوية الوطنية

منذ بداية الغزو كان الطرفان الادارة الامريكية والمتعاونون معها من قادة تلك الاحزاب يجمعهم العداء لهوية العراق الوطنية عندما فرضوا المحاصصة الطائفية على حساب المواطنة والاخلاص للوطن ولم يكتف الطرفان الى هذا الحد انما عملا بصورة منهجية لمحاربة عروبة العراق ووضعا فيتو لمنع التيار العروبي الاصيل من لعب اي دور سياسي فعال في الدولة الجديدة واستمرا بالعمل حثيثا لتغييب هوية العراق العربية وعزله عن محيطه العربي والاسلامي بكل الوسائل.

لقد استبدلت الهوية الوطنية بهويات ذات معايير طائفية وعشائرية ومناطقية وحزبية وعرقية، ان هذه المعايير ترجمت على الارض من خلال الانتخابات المتعددة التي غيبت حب الوطن وافسدت الولاء لعراق موحد. لقد جاء الاستفتاء على الدستور السيىء الصيت ليفتح شرخا هائلا بين اطياف الشعب الواحد ويفتح شهية الجماعات والاعراق والمدن والمحافظات والاقاليم لتأسيس كيانات في هذه المنطقة او تلك من العراق.

بالنتيجة فقد احسن الاحتلال اختياره لقادة تلك الاحزاب الذين برعوا بتنمية بذور الطائفية والعرقية التي ستؤدي بالنهاية الى التقسيم بعد ان قتلوا روح المواطنة والغيت من القاموس العراقي.

وبات العراق اليوم بلا هوية فلا هو عربي ولا كردي ولا حتى تركي او فارسي او امريكي. فلا احد اليوم يستطيع الاجابة عن هذا السؤال ولا حتى الدستور نفسه.

اسلاميون بلا اسلام

بعد ان تمكن الاحتلال واذنابه من اضعاف هوية العراق الوطنية والعربية بدأوا يسيرون بخطى ثابتة لافراغ الاسلام من محتواه وتشويه صورته ومحاربة رموزه الاصيلة. لقد بات من المألوف ان نرى قادة الاحزاب الاسلامية بلحاهم وعمائمهم البيضاء والسوداء يقفون جنبا الى جنب كوندوليزا رايس او رامسفيلد او قائد القوات الامريكية في العراق ليهددوا ويتوعدوا الشعب العراقي ويصفوا المقاومة بالارهاب ظلما وعدوانا مرددين كالببغاء مصطلحات فرضها المحتل الاجنبي آملين رضاه ومساندته.

لقد اصبحت مفاتيح الملف العراقي لدى قادة الاحزاب الاسلامية لا تمر عبر الاذاعات والفضائيات والصحف المحلية انما عبر الـ«واشنطن بوست» او الـBBC او الـCNN ويتفاخر بعضهم بصداقته مع بريمر او خليل زاده او غيرهما ويشعرون بالعزة والفخر عندما يتحدثون باللغة الانكليزية. حتى ليحار المرء بسرعة هؤلاء على تغيير ولاءاتهم العقائدية حيث كانوا بالامس القريب يعتمدون على ارشادات الولي الفقيه الذي افتى بان امريكا هي عدوة الاسلام والمسلمين بل هي الشيطان الاكبر ثم انقلبوا بين ليلة وضحاها ليصبحوا تلامذة مطيعين لاوامر واشنطن بل يتسابقون في تنفيذها على خير ما يرام دون حياء.

ان المأزق الحقيقي الذي اوقع قادة الاحزاب الاسلامية انفسهم فيه قادم لا محالة ان لم يكن اليوم فغدا. لان تحالفهم واستقواءهم بعدو الامة لا يمكن تبريره بكل المقاييس.

1. المقاييس الاسلامية

ان الادارات الامريكية المتعاقبة لا سيما ادارة المحافظين الجدد الحالية لم تخف حقدها وكرهها للاسلام وقد اعلنتها حربا صليبية عليه عشية احداث 11 ايلول (سبتمبر) 2001، اضافة الى ذلك فان الجاهل فضلا عن العالم يدرك تماما بان امريكا هي العدو الرئيسي والاخطر ضد العرب والمسلمين.

ان النصوص القرآنية القاطعة المحكمة غير المنسوخة والسنة النبوية الصحيحة التي لا خلاف عليها، تضعان الجهاد ومقاومة المحتل في سلم الاولويات والتي لا تدانيه صلاة او صيام او زكاة او حج وتركها موجب لغضب الله وسخطه.

ان ليّ وتحريف تفسير النصوص القرآنية والسنة المطهرة لتبييض وجه المحتل والتركيز على ضرورة محاربة الارهابيين والصداميين والتكفيريين لعبة خبيثة انتهى اجلها او كاد. لان الشعب العراقي بدأ يدرك ويعرف بان الامريكان استباحوا الاموال والاعراض والانفس ولا بد بل تجب مقاومتهم بالاعتماد على القرآن والسنة او على ائمة المذاهب الاسلامية سنية كانت او شيعية.

ولكشف الحقيقة لا بد ان نشير هنا الى فتوى الامام جعفر الصادق رضي الله عنه في مضمار مقاومة الغزو الاجنبي التي تتناسق وتتوافق مع القرآن والسنة.

ففي كتاب فقه الامام جعفر الصادق لمحمد جواد مغنية الصادر عن «دار الجواد» الطبعة الخامسة تقول فتوى الامام على الصفحة 262 من الجزء الثاني في حقل جهاد الدفاع عن الاسلام بالنص «جهاد الدفاع عن الاسلام وبلاد المسلمين والدفاع عن النفس والمال والعرض بل الدفاع عن الحق اطلاقا سواء كان له او لغيره على شرط ان يكون القصد خالصا لله وللحق وهذا الدفاع لا يشترط فيه اذن الامام او نائبه الخاص او العام.

ويجب عينا لا كفاية على كل من كان في دفاعه ادنى نفع لصد العدوان عن الاسلام واهله دون فرق بين الرجل والمرأة ولا بين الاعرج والصحيح ولا بين الاعمى والبصير ولا بين المريض والسليم».

ان هذه الفتوى واضحة وليست بحاجة الى تفسير فهي تجعل مقاومة المحتل فرض عين على الجميع حتى المرضى وذوي العاهات.. والعمل على مقاومة الغزاة ليس بحاجة الى اذن او رخصة من مجتهد او فقيه او ولي أمر بل حتى ليس بحاجة الى اذن الامام او نوابه.

ان قادة الاحزاب الاسلامية المتامركة يسيرون باتجاه معاكس للاسلام الاصيل، هذا الدين الذي ترجمه في يوم من الايام الامام الحسين رضي الله عنه عندما ثار على الظلم والطغيان رغم التفاوت الكبير في العدة والعدد بين جيش الطغاة وجيش الامام. لماذا اذن لا نقتفي اثر الحسين ونتعلم منه الدروس والعبر وما العبرة في البكاء عليه وهو القائل هيهات منا الذلة، وهل هناك ذل وخنوع اكبر من هذا الذي يلاقيه العراقيون على يد المحتل الاجنبي! ومن المفارقة ان نرى قادة تلك الاحزاب يرفعون شعارات مناقضة تماما لما نحن فيه الان كشعار «لن تركع امة امامها الحسين» فهل يا ترى بان الحسين الذي رفض البيعة للظلمة اليزيديين سيبايع الظلمة الامريكيين اعداء الامة والدين؟

2. المقاييس المنطقية:

ان قادة احزاب الاحتلال يسيرون بطريق مناهض للمنطق والتاريخ ويحاولون قلب الحقائق مع انها واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، فكيف يعقل ان يصادر هؤلاء حق الشعب العراقي في مقاومة المحتل في الوقت الذي يصرح الرئيس الامريكي (والذي اتى بالقادة الجدد للسلطة ببغداد) بالقول لو تعرض بلدي للاحتلال فسوف اقاوم ذلك الاحتلال.

كيف يمكن ان تكون المقاومة محرمة على الشعب العراقي في حين حثت عليها وأجازتها القوانين السماوية والارضية وان التاريخ القديم والحديث يدلل على ان الشعوب ايا كانت لا تقبل بالضيم وتقاوم الاحتلال؟ هذا ما فعله الشعب الامريكي والشعب الفرنسي والصيني والفيتنامي والجزائري والايراني وهناك العشرات من الامثلة الاخرى. ان المفاهيم العقيمة لهؤلاء هي التي تجعلهم لا يتحملون من احد انتقاد الاحتلال ويضطهدون الرافضين للعملية السياسية التي ارست قواعدها الولايات المتحدة الامريكية قبل ثلاث سنوات.

ان تمكن هؤلاء من تغفيل الشعب باختلاقهم محطات واستحقاقات انتخابية او دستورية واشغال الجمهور بمحاكمة ازلام النظام البائد او الحرب على الارهاب فان المأزق الداخلي يزداد حراجة عليهم اليوم فامريكا نفسها بدات تعترف بالمقاومة وبدأت الاصوات تتعالى اكثر فاكثر لخروج القوات المحتلة والخوف كل الخوف ان يتحول العراق الى ساحة حرب او مخلب قط لامريكا ضد الدول العربية والاسلامية كايران وسورية وتركيا والسعودية وربما مصر، فماذا سيقولون للشعب حينذاك؟

ماذا يريد المحتل من العراق؟

ان السياسة الامريكية على الارض العراقية تهدف الى تقطيع اوصال هذا البلد من خلال عزل المحافظات والمدن بعضها عن البعض الاخر واعطاء صلاحيات غير واضحة بل متناقضة الى المجالس البلدية ومجالس المحافظات والنواب والاقاليم اضافة الى تداخل الصلاحيات ما بين الوزارات خصوصا وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والميليشيات المتعاملة معهما فضلا عن الخلافات الدائمة بين صلاحيات رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس اقليم كردستان ونوابهم ووزرائهم.

لقد كانت وستبقى قوات الاحتلال هي المصدر الذي يمنح الصلاحيات للوزراء بما فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والتداخلات والتناقضات في صلاحياتهم تؤدي بالنتيجة الى استحالة اتخاذ قرار مهم دون الرجوع الى القوات المحتلة التي اضحت هي الحاكم والحكم ولها الكلمة الفصل في نهاية المطاف.

ان جهل القادة الجدد بادارة شؤون الدولة واعتمادهم على المستشارين الامريكان في جميع الوزارات يفتحان لنا وجها اخر من الاحتلال وجيشا اخر غير منظور يجوب العراق من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه وينخر في الجسد العراقي. فهناك شركات النفط التي تسيطر على حقول النفط العراقية والشركات التجارية المتعددة التي لها اهتمامات امنية وتجسسية كشركات الامان والحراسة والمراقبة المهتمة بسلامة الوزراء والشخصيات السياسية الدائرة في فلك المحتل.

ان الكثير من المستشارين لهم صول وجول في توقيع العقود مع الشركات الخارجية التي لا تعلم السلطة بجنسيتها وهذه الشركات باتت تسيطر على المفاصل الرئيسية للاقتصاد العراقي وبمرور الايام والاشهر والسنين ستسيطر هذه الشركات على رؤوس الاموال وتصبح مصدر رزق للالاف من العمال والمهندسين العراقيين عندها نكون قد اقتربنا الى ما تريده امريكا من تفعيل مشروعها الشهير وهو الشرق الاوسط الكبير الذي يجب ان تهيمن عليه دولة اقليمية من الشرق الاوسط وهي بطبيعة الحال اسرائيل، ويكون العراق انذاك حسب الرؤى الامريكية قد فقد هويته العربية اما اسلامه فلا طعم له ولا رائحة.

الشعب المقاوم لن يتخلى عن هويته

ان المأزق الداخلي لا يلاحق قادة احزاب الاحتلال فحسب انما يلاحق ايضا الادارة الامريكية وفي عقر دارها حيث وصلت شعبية الرئيس الامريكي جورج بوش الابن الى ادنى مستوياتها وتصاعدت من جهة اخرى منذ مدة ليست بالقصيرة الاصوات المطالبة بسحب القوات الامريكية من العراق باسرع وقت ممكن، وهذه الاصوات لا تقتصر على اعضاء الحزب الديمقراطي انما تشمل اعضاء بارزين من الحزب الجمهوري الحاكم.

ان تصاعد وتيرة المقاومة الوطنية بكل اشكالها جعل صراع الارادات يحتدم ما بين المحتل واذنابه من جهة والمقاومة والشعب الذي يحتضنها من الجهة الاخرى. فقد اصبحت المقاومة اليوم اقوى عودا واضحت عملياتها النوعية والكمية مثار فخر للشعب العراقي حيث نأت بنفسها عن الارهاب الاعمى واستهداف المدنيين العزل ودور العبادة. ولم تعد تمثل طائفة واحدة انما بات الشيعي والسني يعملان سوية لطرد المعتدي وسوف يلتحق الكردي بأخويه العربي والتركماني لتحرير العراق من براثن الاحتلال البغيض.

* كاتب من العراق يقيم بفرنسا

النزاع حول الصحراء الغربية: العودة إلى النقطة صفر!

ابراهيم الحيسن*

■ يشهد النزاع حول الصحراء الغربية حراكا سياسيا متجددا في ظروف صعبة وشديدة الحساسية، وهو نزاع قائم بين المملكة المغربية وجبهة البوليزاريو منذ إنشاء هذه الحركة التحررية في العاشر من ايار (مايو) 1973 أثناء الاحتلال الإسباني لتأطير الكفاح الصحراوي بعد فشل كل المحاولات السلمية لطرد المستعمر الأجنبي.

1. الرهان على الفراغ فراغ..

على ماذا يراهن المغرب في تدبيره ومعالجته لملف الصحراء الغربية، وما هي «المفاجأة السارة» التي يستعد لتقديمها للصحراويين في المستقبل القريب، أي بعد إنجاز صيغة جديدة حول تفاصيل الحكم الذاتي وتقديمها للمنتظم الدولي في غضون هذا الشهر، أو بعده؟

من الواضح جدا أن المغرب لا يريد أن يخرج مفهوم الحكم الذاتي وتطبيقه عن إطاره الداخلي المتمثل في تكريس خيار الجهوية الموسعة بأفضلية متقدمة خصوصا على مستوى تسيير الشأن المحلي والتدبير الذاتي، كما لا يريد مقاربة هذا الحل ـ الحكم الذاتي ـ كصيغة قانونية وكمرحلة انتقالية يتم اعتمادها على نطاق الشرعية الدولية في أفق إجراء الاستفتاء المصيري حول الصحراء الغربية!! بل لا يريد حتى الحديث عن هذا المفهوم/ الحل في ارتباطه بمفاهيم أخرى سامية صاغها وحددها القانون الدولي بوضوح وأصدر في شأنها الكثير من الصكوك والمواثيق الملزمة. ومن هذه المفاهيم حق تقرير المصير والاستقلال الوطني..

وعلى هذه الخلفية، أجريت مشاورات رسمية بين القصر الملكي والأحزاب السياسية المغربية والمؤسسات المعنية بمشكلة الصحراء الغربية لمعرفة مواقفها وآرائها وحدود مساهمتها في وضع الرتوشات الأخيرة على الصيغة النهائية «لحكم ذاتي متقدم للصحراويين تحت السيادة المغربية»..وقد غابت عن هذه المشاورات حركة النهج الديموقراطي ـ يسار راديكالي ـ التي رفضت الحضور، مبررة ذلك في رسالة اعتذار وجهها السيد عبد الله الحريف الكاتب العام لهذه الحركة إلى المستشار الملكي محمد معتصم، من بين ما جاء فيها: «إن موقف النهج الديموقراطي من حل قضية الصحراء معروف وواضح وقد عبر عنه البيان الختامي لمؤتمره الوطني الأول وتطرقت إليه بتفصيل الرسالة الموجهة إليكم كجواب على دعوة سابقة والمؤرخة ب 17 تموز (يوليو) 2005. ونذكر به في ما يلي: «يؤكد المؤتمر الوطني الأول على ضرورة حل مشكلة الصحراء على أساس الشرعية الدولية التي ترتكز على استفتاء تقرير المصير ومبدأ المفاوضات والحلول السلمية لتجنيب المنطقة خطر الحروب ووضع أسس بناء مغرب الشعوب الذي يشكل ضرورة تاريخية لا مفر منها»..

وكانت اضطرابات وتحفظات كثيرة سادت مواقف الأحزاب السياسية المغربية بخصوص أسلوب المشاورات والتكتم الشديد الذي سادها، كما أن استدعاء زعماء الأحزاب للمشاركة تم فقط بكيفية شفوية، ولم يكن الملك محمد السادس هو من قابلهم خلافا لما كان يفعل والده الراحل الحسن الثاني في مثل هذه المناسبات..

أضف إلى ذلك بعض لقاءات «التشاور والاصغاء» التي أجرتها أحزاب وتنظيمات مغربية مع شرائح من ساكنة المدن الصحراوية، وقد كشفت هذه اللقاءات عن ضعف كبير في طرح الأسئلة ومقاربة مفهوم الحكم الذاتي وتحليله سياسيا وقانونيا وثقافيا، بل سجلت وقوع نقاشات روتينية مملة وفضفاضة ظهرت كالعادة ملغزة وغير واضحة الأهداف والمرامي!!

والواقع أن كل هذه المبادرات والمشاورات تروم البحث عن تأييد الصحراويين لاختيار الحكم الذاتي حتى يتمكن المغرب من تسويقه دوليا وإقليميا كحل نهائي لمشكلة الصحراء الغربية..وهو الأمر الذي تعتبره جبهة البوليزاريو محاولة التفاف على الشرعية الدولية وعلى قرارات المنتظم الدولي المتصلة بموضوع التسوية..

ويستند المغرب في صياغته لمقترح الحكم الذاتي المتقدم لفائدة الصحراويين إلى النموذج الإسباني، إلا أن فرنسا ـ الحليف التقليدي للمغرب ـ كانت نصحت المسؤولين المغاربة بإلحاق استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي وإدماجه في المسودة التي يعدها بخصوص مقترح الحكم الذاتي قبل عرضه على الأمين العام للأمم المتحدة..وقد أوحت فرنسا للمغرب بإشارات واضحة صعوبة دعم المشروع المغربي، أو الدفاع عنه، ما لم يتضمن استفتاء تقرير مصير الصحراويين..مشيرة له، في الآن نفسه، بإمكانية الاستفادة من تمديد فترة الحكم الذاتي التي تسبق عملية الاستفتاء، والمحددة حسب مخطط بيكر الثاني في خمس سنوات..

ولكسب التأييد الصحراوي المحلي وإضفاء شرعية «من نوع خاص» على مقترح الحكم الذاتي قصد تسويقه بالخارج كقوة اقتراحية، أعطيت انطلاقة «المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية» بتعيين رئيسه وأمينه العام وانتخاب نوابه التسعة..وقد خلف تشكيل هذا المجلس موجة عارمة من الغضب لدى العديد من المكونات القبلية الصحراوية التي شككت في مصداقيته وقللت من أهميته واعتبرته مولودا ميتا..

هذا المجلس ـ المكون من 143 عضوا من بينهم 14 إمرأة ـ الذي يضم شيوخ وأعيان القبائل الصحراوية (أصحاب الحل والعقد)!! وبعض مكونات المجتمع المدني، كان تأسس في بداية الثمانينات، وتحديدا عام 1981، على خلفية نيل ثقة الصحراويين، لكن وجوده بقي باهتا ودون حضور يذكر في الساحة السياسية والاجتماعية والحقوقية بالمنطقة الصحراوية..

وبالنظر إلى تركيبة المجلس المذكور، يتضح أن جل أعضائه من السلطة ومن كبار المقاولين بالصحراء وتربطهم مصالح خاصة مع الدولة، الأمر الذي جعلهم يمثلون بورجوازية مخزنية..وقد جعلت منهم المؤسسة المغربية الرسمية ـ بالإغراءات والهدايا والامتيازات ـ زعامات محلية موالية لها انسجاما مع سياسة المخزن السلطاني المعروفة في تاريخ المغرب..

والواقع أن هذه الخطوة التي أقدم عليها المغرب ـ إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية ـ تعيد إلى الأذهان السلوك الاستعماري الذي كانت تنهجه الإدارة الإسبانية خلال تواجدها بإقليم الصحراء الغربية. ومن ذلك نجاح الإسبان بالتهديد والترغيب ـ في جمع تواقيع صحراويين يمثلون 6947 خيمة ترغب في الانضمام أو الاتحاد مع إسبانيا. وفي نفس الفترة، كانون الثاني (يناير) 1971، أقيمت بإقليم الصحراء الغربية انتخابات صحراوية مزيفة لاختيار المجلس الجماعي ـ 40 عضوا ـ الذي روجت له إسبانيا كثيرا، واعتبرته مؤسسة فاعلة مساهمة في «تطوير الإقليم لكي يتاح للصحراويين في الوقت المناسب، ومتى أرادوا ذلك، أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم»..

عقب ذلك، وتحديدا في 13 كانون الثاني 1974، سيظهر الاتحاد الوطني الصحراوي المعروف اختصارا بـ«البونس» المدعوم من طرف إسبانيا، وكانت تكونه مجموعة من الشباب الصحراويين الذين تلقوا علومهم بمدريد يتقدمهم خليهن ولد الرشيد، الذي هو الآن رئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية!!

2. لا بديل عن استفتاء تقرير المصير..

تثمينا لكل الجهود التي يبذلها المنتظم الدولي وقوى السلام بالعالم سبيلا في إيجاد حل تام ونهائي لمشكلة الصحراء الغربية، ترى جبهة البوليزاريو ضرورة تطبيق خطة السلام التي اقترحها جيمس بيكر ـ النسخة الثانية ـ والتي تنص، بعد فترة خمس سنوات من الحكم الذاتي الموسع، على إجراء استفتاء حر ونزيه تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي..

غير أن تطبيق هذا المخطط ـ الذي صادق عليه مجلس الأمن الدولي بتاريخ 31 تموز/يوليو 2003 ـ ظلت تعترضه العديد من المشاكل والعوائق التقنية والإجرائية المتصلة بهوية وقوائم الهيئة الناخبة..وقد تضاعفت هذه المشاكل وتعقدت كثيرا بسبب العقبات التي وضعها المغرب للحيلولة دون تطبيق الاستفتاء، وذلك بتقديم 130 ألف طعن، قبل أن يتراجع في موقفه بالمرة ويرفض مبدأ الاستفتاء وتقرير مصير الصحراويين، الأمر الذي أعاد قضية الصحراء الغربية إلى نقطة الصفر!! وقد جدد الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز تمسك البوليزاريو بخيار استفتاء تقرير المصير، وذلك خلال اللقاء الأخير الذي جمعه بالأمين العام للأمم المتحدة بنيويورك يوم الإثنين 3 نيسان/أبريل الجاري..

ولا زال المتتبعون والمعنيون بالنزاع حول الصحراء الغربية ينتظرون مستجدات تقرير الأمين العام الأممي الذي سيقدمه لمجلس الأمن الدولي بعد أيام من الآن، بناء على دراسة مواقف ومبادرات أطراف النزاع: الحكم الذاتي المتقدم/ المملكة المغربية واستفتاء تقرير المصير/ جبهة البوليزاريو. ومن المتوقع أن يتخذ مجلس الأمن الدولي إزاء ذلك قرارا حازما تلبية لنداء بيتر فان فالسوم، وقد يلجأ إلى فرض حل بالقوة تطبيقا للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة..مثلما قد يلجأ إلى تمديد ولاية وتوسيع صلاحيات «المينورسو» وتغيير دورها من حفظ السلام إلى الإشراف على التسيير الذاتي لإقليم الصحراء الغربية، كما هو الشأن بالنسبة لكوسوفو..

وفي حالة أخرى ـ وهذا الحل مطروح ولكنه مستبعد ـ قد يتم سحب المينورسو من إقليم الصحراء الغربية، الأمر الذي سيدخل المنطقة ـ لا محالة ـ في حرب عنيفة وتطاحن عسكري قوي ذي عواقب وخيمة يصعب التكهن بحجمها ونتائجها!!

* كاتب وناقد من مدينة العيون
elhaissanbrahim@yahoo.fr

أليست العولمة هي التي تفعل فعلها في فرنسا؟

عبد العزيز شبراط*

■ من كان يظن يوما أن فرنسا، بلد الرخاء وبلد تحقيق أحلام الآلاف من الشباب الإفريقي، ستقع فيما وقعت فيه منذ الأيام القليلة الماضية؟! من كان يظن يوما أن فرنسا التي لها نفوذ كبير في العديد من دول العالم الثالث، وفي الدول الأعضاء في منظمة الفرنكوفونية، ومن كان يظن أن فرنسا التي يحسب لها ألف حساب في الدول القوية، ستتراجع قوتها الاقتصادية وتصبح أمام أزمة خانقة تهم وضعية المهمشين من الفرنسيين ذوي الأصول غير الفرنسية، وأيضا تهم الوضعية المتفاقمة لبطالة الشباب (327,2 عاطل عن العمل حسب إحصائيات حديثة لوزارة العمل)، ولا تجد مخرجا منها سوى باعتماد القانون الجديد للعمل، الذي اعتبرته الحكومة اليمينية بفرنسا مسلكا لها من أزمة البطالة التي تخنقها، بينما اعتبرته المعارضة، وخصوصا الاشتراكيين مدخلا أساسيا للباترونا من أجل تضييق الخناق على العمال، وقبل هذه الاحتجاجات التي تقودها المعارضة ويشارك فيها مئات الآلاف من الطلبة الجامعيين والعمال النقابيين، وقبل هذه الاحتجاجات العارمة والغاضبة، سبق أن عرفت فرنسا مظاهرات من نوع آخر كما نعرف جميعا تمثلت في احتجاجات ذوي الحاجات والمهمشين بضواحي العاصمة باريس بداية ثم انتقل الأمر إلى ضواحي مدن أخرى.

فرنسا إذن تقع اليوم في أزمة الاحتجاجات والمظاهرات الصاخبة، التي يقودها العمال النقابيون والطلبة الجامعيون من أجل وضع مريح، ومن أجل الاستقرار للعمال الجدد، فبينما تجد الحكومة نفسها أمام ضيق حقيقي بلغت فيه ديون الدولة 1100 مليار يورو عام 2005 وبلغ عجز الضمان الاجتماعي أكثر من 12 مليار يورو في العام نفسه، بدا واضحا أن ما تعانيه فرنسا ليس سوى نتيجة من إحدى نتائج العولمة المتوحشة، والتي تدك كل من يقف في طريقها ممن يعتمدون في عيشهم وحياتهم على بيع قوة عملهم لقوة المال، كما تدك بدرجة اقوى الدول الضعيفة أو تلك التي وجدت نفسها منخرطة قسرا في نظام العولمة! غير أن المعارضة (وعلى رأسها الغريم التقليدي لليمين الفرنسي، الحزب الاشتراكي) ترى أن النهج الليبرالي الذي تعتمده الحكومة اليمينية واستراتيجيتها نحو تحرير الاقتصاد باعتماد القانون الجديد «قانون التعاقد» والذي يجيز تسريح من هم دون السادسة والعشرين من العمر كوسيلة للتخفيف من آفة البطالة، هو السبب الرئيس فيما آلت إليه الأوضاع بفرنسا، وهل ستجد فرنسا خلاصها في هذا النحو؟!

يبدو إذن أن كل ما بنته فرنسا في السنوات السابقة لنظامها الاقتصادي ـ الاجتماعي والذي ظل لسنوات سابقة طوال، النموذج الأمثل لحياة هادئة ومستقرة طالما تغنت به فرنسا والفرنسيون أمام باقي دول الاتحاد الأوروبي، بدأ ينهار ويتفتت أمام أعينها وأعين الفرنسيين، وهي غير قادرة على التدخل لإصلاح ما يمكن إصلاحه، ومن الواضح أنها إذا ما تأخرت في وضع حد لهذا التقهقر الذي أصابها منذ تحمل اليمين مسؤولية تسيير الشأن العام الفرنسي، فإنها لن تتأخر في الالتحاق بركب الدول الضعيفة، والاصطفاف خلف الأقوياء! ما تعانيه فرنسا لم يعد أمرا يخصها وحدها أو هو متستر وغامض، أو معرفته محصورة فقط بين المهتمين والمتتبعين، بل الأمر أصبح جليا للجميع، وقد يصيب دولا أخرى من الاتحاد الأوروبي، والذي بدأ يعرف تعثرا منذ تعثر قبول مشروع دستوره ورفضه من الشعب الفرنسي في 29 ايار (مايو) 2005. فما تعرفه فرنسا ليس محصورا بترابها ويخص فقط طلابها الجامعيين وعمالها بل الأمر بلغ أيضا نفوذها وقوتها، إذ بدأ نفوذها يتراجع في العديد من مناطق بلدان العالم حيث كانت تبسط نفوذها وتعاليمها، وبدأ يحل محله النفوذ الأمريكي (الشرق الأوسط والمغرب العربي مثلا)، كما لغتها التي تأسست على خلفيتها منظمة الفرانكفونية، بدأت بدورها تتراجع وتحتل مكانا بعد لغة أمريكا!

فرنسا التي طالما نعتت بـ«وطن الثورة»، يصيبها اليوم الضيق، إلى درجة أن صحافتها لم تستطع تقبل ما يحدث بها من احتجاجات وغضب عارم، ففضلت أن تترك جانبا التطرق للأسباب الحقيقية التي أنتجت هذه الاحتجاجات، وتلغي تلك الأسباب لتنسب مصادر الاحتجاجات إلى تحالف متطرفين من اليمين ومن اليسار! رغبة منها ربما في تطويق الأزمة وعدم كشف المستور، في حين وأنه كما يبدو أن الفرنسيين أدركوا بالسرعة اللازمة الخطر القادم من مفاهيم العولمة، وتجندوا جميعا لوقفه ورده، لأنهم يدركون جيدا ما يفعله زحف العولمة الذي لا يفرق بين القوي والضعيف، وأنه هو من يفعل فعلته في فرنسا اليوم ويجرها إلى الأزمات ليفرض عليها السير في المنحى الذي يخدم قوة المال بالأساس على حساب المجالات الاجتماعية، إنها قوانين العولمة التي أثرت بشكل كبير على مجالات فرنسا الحيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالرئس الفرنسي جاك شيراك، ولما طلب منه التحكيم في ما يحصل، لم يجد بدا من الموافقة على القانون (مع بعض التعديلات) مصدر ما أصاب البلاد من شلل كامل في العديد من القطاعات!

وإذا كانت الأسباب الحقيقية خلف ما يحدث بفرنسا يعود في الأصل إلى تعاليم العولمة المتوحشة، فإن الذين يقودون هذه الاحتجاجات بفرنسا لا يسعون لهدم الرأسمالية، والإتيان ببديل لها كما كان يقع في السابق، وبالضبط قبل انهيار المنظومة الاشتراكية التي تهاوت ووقعت بدورها عقب اختناق قوي أصابها وأضر بمواطني بلدان تلك المنظومة، فالفكر الشيوعي والاشتراكي وإيديولوجيتهما أصبحتا اليوم أمام وضع جديد يفرض عليهما التعامل الذكي والإيجابي مع سياسة تحرير الاقتصاد، وهو أمر ليس سهلا أو بسيطا، ولكنه أمر في غاية التعقيد، يتطلب من منظري ومنتجي ومجددي هذا الفكر، مجهودا جبارا يقتضي توليف مفاهيم العولمة وحاجات الناس الاجتماعية والاقتصادية والتي هي غالبا ما تتعارض واقتصاد السوق، فالزمن اليوم لم يعد زمن الحلول الراديكالية بالتخلي عن الرأسمالية واعتماد حلول بديلة، لا مناص اليوم من الرأسمالية، لكن هذا لا يعني أبدا الاستسلام لقوة المال، وتركها تفعل ما تشاء في الناس وحاجاتهم، بل بالعكس من ذلك، فإن الزمن اليوم يتطلب أكثر من أي وقت مضى من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الحداثية، مزيدا من الذكاء والمثابرة والاجتهاد، لتحويل مفاهيم العولمة إلى رافعات أساسية تخدم قوة العمل وحاجات الناس بالقوة ذاتها التي تخدم قوة المال! لم يعد في العالم اليوم من يدعو لقيام الاشتراكية على النموذج الذي ساد بعد ثورة أكتوبر البلشفية سنة 1917، فمنذ بزوغ مفاهيم الكلاسنوست والبروستويكا بداية الثمانينيات، أصبحت المنافسة والصراع حول التنافس الحاد لصياغة أدوات حديثة وجديدة في إطار الرأسمالية ونظام العولمة، باستطاعتها تقديم إمكانيات وإمكانات توفر العيش الكريم والاستقرار لمالكي قوة العمل، والانسجام التام مع مالكي قوة المال.

غير أن الوضع السياسي الفرنسي اليوم المتداعي والمهترئ، لا يساعد على بلورة فكر جديد يلبي تلك الحاجات والحاجيات، كما لا يساعد حتى على قيام حوار هادئ ومتزن يفضي إلى خلاصات حديثة وحداثية، فأوضاع الحزب الحاكم نفسه ليست على ما يرام ولا تسمح بذلك لا فيما بين منتسبيه ولا بين القوى الفرنسية الأخرى من مثل النقابات والأحزاب، فالصراع المحتدم بين رئيس الحكومة دوفليبان ووزيره ساركوزي يزيد من تأزم الوضع، ولا يتيح المجال الأوسع لإخراج فرنسا مما هي عليه، بقدر ما يضع العراقيل أمام مساحات التواصل والحوار المنشودين في مثل هذه الظروف، والتي هي طبيعية وعادية قد تقع في أي بلد من البلدان مهما كانت قوتها وقوة منتجي فكرها السياسي والمجتمعي، ولا أحد يمكنه نكران هذا الوضع السياسي المتردي، ولو كان الأ